

## المحكمة ترجئ دعوى رفعها داعية طردته المنامة

### تضامن دولي وعربي مع رئيس تحرير بحريني

**سارة الرفاعي من المنامة:** قررت المحكمة الكبرى الجنائية برئاسة الشيخ محمد بن علي آل خليفة ارجاء النظر في القضية المرفوعة من الداعية المصرية وجدي غنيم المطرود من مملكة البحرين بأوامر عليا، ضد رئيس تحرير صحيفة "الأيام" عيسى الشايجي والكاتب الصحفي في "الايام" سعيد الحمد، لحين فصل المحكمة الدستورية في مسؤولية رؤساء التحرير عما يتم نشره في الصحف.

وقد حضر الجلسة التي عقدتها المحكمة الجنائية أمس الأمين العام لاتحاد الصحفيين الدولي ايدن وايت وعدد من النقابيين العرب ، وانتقد وايت المحاكمة وقال: " صدمت كثيرا أن أرى أن الصحفيين يمكن أن يدانوا بسبب التعبير عن آرائهم في الصحف، إنه لأمر مخيب للأمال وسيساهم في تعطيل تقدم العملية الديمقراطية".

وشدد وايت على أن قضايا الرأي تعكس انعدام الحوار الصريح والصادق وأنه ما شاهده يعتبر أمرا تاريخيا، مؤكدا أن هذه القضية لا تمت بصلة للعالم الحديث، وأنه يجب على القادة الإسلاميين أن يفتحوا مجال الحوار وتقبل النقد البناء وعدم اعتبار هذا النقد انتقاصا من شأنهم فلهم دورهم وللصحافة دورها. وأشار الأمين العام للاتحاد الدولي إلى أن الصحفيين في جميع دول العالم يزاولون مهنتهم بحرية باستثناء الصحفيين في الدول العربية، وقال: "نحن بدورنا نشجع الصحافة المسؤولة، ونسعى إلى الوصول للمرحلة التي لا ترفع فيها قضية ضد أي صحفي بسبب رأي عبر عنه في جريدة ولم يقصد منه الأذى، فنحن ندعم النقد المشروع والبناء الذي من شأنه أن يصحح الأوضاع ويحمل رسالة".

ومن جانبه أكد نقيب الصحفيين الليبيين عاشور التليسي أن أي قضية ترفع ضد الصحفي هي دليل العجز عن مقارعة الحجة بالحجة أو الاحتكام إلى الرأي السديد، مؤكدا على أن محاكمة أي صحفي في أي دولة هي بمثابة محاكمة لحرية الرأي.

وأعرب التليسي عن اعتقاده بأن بعض الحركات الطائفية والمذهبية تبحث عن أي وسيلة لكي تتال من

ورائها الشهرة، وأنها وجدت أن باب حرية الرأي والتعبير يعد من أفضل الأبواب التي تنطلق من خلالها لهذه الشهرة، مشددا على أن هذه الحركات تحاول دائما الصعود على أكتاف النبلاء والشرفاء والوطنيين من أصحاب الأقلام النزيهة أمثال الزميلين الشايجي والحمد، الذين أخذوا على عاتقهم الهم الوطني في كتاباتهم، دون أن يستهدفوا النيل من مجموعة أو طائفة أو مذهب بأي إساءة".

وقال نقيب الصحفيين الليبيين: " أن هذه المجموعات الصغيرة سواء كانت طائفية أو مذهبية أو حزبية، هي جزء من كل، في حين أن الكتابات الصحفية للزميلين الشايجي والحمد هي لجميع الأجزاء". ومن جهته أكد رئيس نقابة الصحفيين التونسيين ناجي الباجوري أن هناك خطرا كبيرا يواجه حرية الصحافة في العالم العربي سواء من الحكومات أو الجماعات المتطرفة، مؤكدا أن هذه الجماعات لا تقل ضررا عن الحكومات على حد تعبيره.

وقال الباجوري أن القضية المرفوعة ضد الشايجي والحمد تتجاوز كونها قضية تتعلق بالنشر، باعتبار أن الأساس فيها هو تدخل الفكر الأصولي المتطرف، سعيا من أصحاب هذا الفكر لنسف المكتسبات التي تم تحقيقها على مستوى الحريات.

وأشار إلى أن وقفهم كرؤساء نقابات صحفية عربية إضافة للأمين العام لاتحاد الصحفيين الدولي إلى جانب الزميلين الشايجي والحمد، تشكل دلالة رمزية وإشارة مساندة لجميع الزملاء الصحفيين في مختلف دول العالم.

وأعرب الباجوري عن أمله في أن يتم تجميد هذه القضية وعدم النظر فيها، لما تحتويه من أفكار كيدية متطرفة غايتها تكسير الأعلام الوطنية المتحررة، مؤكدا أن القضاء البحريني قضاء عادل ونزيه، وأن كلمته الفصل ستكون في نحر المتطرفين.

وبدوره أستهجى نقيب الصحفيين الفلسطينيين نعيم الطوباسي القضية المرفوعة من القيادي الإخواني وجدي غنيم، وقال أنها "دعوى كيدية غايتها خنق حرية التعبير والراي، ونشر الفكر الظلامي"، مؤكدا أنه وجميع زملائه الصحفيين في الوطن العربي والعالم يساندون قضية الزميلين الشايجي والحمد.

وتمنى الطوباسي على القضاء البحريني أن "يعي الحقيقة المستترة التي تخفيها هذه الدعوى الكيدية"، مؤكدا أنه "قضاء عادل ونزيه ويتمتع بسمعة طيبة مشهود لها في العالم العربي، وانه لا بد وأن يكشف المرامي الخفية لهذه القضية، متطلعا لأن ينظر القضاء بعين الرعاية لحريات الصحفيين، وعدم إعطاء المجال للآخرين بأن يضعوا العراقيل أمام حرية التعبير".

وقال أن "البحرين من الدول التي حققت مكاسب كبيرة على صعيد حرية الرأى وأن القضاء سيقف لا محالة الى جانب الحق والعدالة وحرية الرأى، وأن أي بلد يتسم بهذه الصفات ويحترم حرية الرأى و يقدر ما يبذله الكتاب والصحفيين، هو بلد يحترم المجتمع بأسره".